الأمم المتحدة

A/HRC/24/52

الجمعية العامة

Distr.: General
15 July 2013
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الرابعة والعشرون
البند ٩ من جدول الأعمال
العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بـــذلك من أشكال التعصب: متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان

تقرير فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي عن دورته الثانية عشرة*

(جنيف، ٢٢-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣)

الرئيسة - المقررة: فيرين **شيبرد**

موجز

ركزت مناقشات فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقـــي أثنـــاء دورته الثانية عشرة أساساً على موضوع "الاعتراف من خلال التعليم، والحقوق الثقافية، وجمع البيانات". وأقر الفريق العامل بأهمية هذا الموضوع وحث الجمعية العامة علـــى أن تعتمد وتعلن العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي في عـــام ٢٠١٣ وأن تـــدرس في مداولاتها مشروع برنامج العمل المتعلق بعقد المنحدرين من أصل أفريقي الذي أعده الفريق العامل في إطار موضوع "الاعتراف والعدالة والتنمية". وحث الفريق العامل الدول علـــى تنقيح المناهج الدراسية والمواد التعليمية الراهنة وعلى وضع مناهج تحترم تاريخ المنحـــدرين من أصل أفريقي وتعترف به، بما في ذلك مواد بشأن تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلـــسي. وحث الدول أيضاً على التعاون مع وكالات وهيئات الأمم المتحدة المعنية لتعزيز وحمايـــة الثقافة والهوية والتراث المادي وغير المادي لقارة أفريقيا والمنحدرين من أصل أفريقي تماشياً

* استنسخ المرفق الثاني كما ورد وباللغات التي قدم بها فقط.

الرجاء إعادة الاستعمال

مع إعلان وبرنامج عمل ديربان، وبالإضافة إلى اعتماد تشريعات محلية لمناهضة التمييز العنصري، تم حث الدول أيضاً على جمع وتوليف وتحليل وتوزيع ونشر البيانات الإحصائية الموثوقة والمفصّلة على الصعيدين الوطني والمحلي بالموافقة الصريحة من الأفراد والجماعات من ضحايا التمييز العنصري، على أساس تعريفهم الذاتي وطبقاً للأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، كاللوائح الخاصة بحماية البيانات وضمانات حرمة الخصوصيات. ودعا الفريق العامل مرة أخرى إلى إنشاء منتدى دائم معني بالمنحدرين من أصل أفريقي لدى الأمم المتحدة. وهذا التقرير مقدم وفقاً لقراري مجلس حقوق الإنسان ٩/١٤ و١٨/٢٨.

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٢	٤
ثانياً –	تنظيم الدورة	٣-٩	٤
	ألف– افتتاح الدورة	٣-٦	٤
	باء – انتخاب الرئيسة – المقررة	٧-٨	٥
	جيم– تنظيم الأعمال	٩	٥
ثالثاً –	مستجدات وإحاطات بشأن الأنشطة التي اضطلع بها الفريق العامل في السنة الماضية	١٠-١٢	٥
رابعاً –	موجز المداولات	١٣-٤٤	٦
خامساً –	عرض أساليب عمل الفريق العامل واعتمادها	٤٥	١٦
سادساً –	الاستنتاجات والتوصيات	٤٦-٨٦	١٦
	ألف– الاعتراف	٤٩-٥٣	١٧
	باء – التعليم	٥٤-٧٠	١٨
	جيم– الحقوق الثقافية	٧١-٨٠	٢٢
	دال – جمع البيانات	٨١-٨٨	٢٤

المرفقات

الأول –	جدول الأعمال	٢٨
الثاني –	List of participants	٢٩

أولاً- مقدمة

١- عقد فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي دورته الثانية عشرة من ٢٢ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣ في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وحضر الدورة جميع الأعضاء وهم: مونوراما بيسواس وميري فانون ماندیس - فرانس وميريانا نايسيفسكا ومايا السهلي وفيرين شيبرد. وهذا التقرير مقدم وفقاً لقراري مجلس حقوق الإنسان ٩/١٤ و١٨/٢٨.

٢- وكان بين المشاركين في دورة فريق الخبراء العامل ممثلون عن الدول الأعضاء، والكرسي الرسولي، والمنظمات الدولية، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، ومحاورون مدعوون (انظر المرفق الثاني).

ثانياً- تنظيم الدورة

ألف- افتتاح الدورة

٣- أدلت نائبة المفوضة السامية لحقوق الإنسان، السيدة فلافيا بانسيري، بالبيان الافتتاحي.

٤- ورحبت نائبة المفوضة السامية في بيانها بتركيز الدورة الثانية عشرة على مسألة الاعتراف من خلال التعليم، والحقوق الثقافية، وجمع البيانات. وأشارت إلى أن الحق في التعليم حق أساسي للمنحدرين من أصل أفريقي في شتى أرجاء العالم، ليس فقط كوسيلة للخلاص مما فرضه عليهم التاريخ من استبعاد وتمييز، وإنما أيضاً للتمتع بثقافتهم ولغتهم وتقاليدهم ومعارفهم، واحترامها والاعتراف بها. وأضافت قائلة إنه رغم تحسن فرص حصول الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي على التعليم الابتدائي، فإن التمييز على مستوى التعليم الثانوي والجامعي لا يزال سائداً للأسف في بلدان عديدة، مع استمرار سوء تمثيل الشباب المنحدرين من أصل أفريقي حتى غيابهم عن التعليم العالي. وناشدت الدول الأعضاء اعتماد سياسات للعمل الإيجابي على جميع مستويات التعليم لفائدة المنحدرين من أصل أفريقي، كوسيلة تقر بها الحكومات بوجود تمييز هيكلي في التعليم وتكافحه.

٥- وسلطت نائبة المفوضة السامية الضوء أيضاً على أهمية إقرار المجتمعات المعاصرة بأنها مجتمعات متعددة الثقافات من جوانب عديدة، وأنها تشمل الشعوب الأصلية والأقليات الوطنية والإثنية والمهاجرين الذين ينتمون إلى ثقافات مختلفة والجماعات الأخرى التي تطالب بحقها في هويتها الثقافية. ومن المنطلق ذاته، أفادت بأنه إذا أُريد للمنحدرين من أصل أفريقي التغلب على حالة "تغييبهم الاجتماعي"، فلا بد للدول أن تعزز تعريف الهوية الذاتية للمجموعات التي تشكل جزءاً من سكانها في جميع السجلات العامة، وتعدادات السكان والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية. وأضافت قائلة إن من الأهمية بمكان تصنيف البيانات

وفقاً للأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية مع مراعاة اللوائح الخاصة بحماية البيانات وضمانات حرمة الخصوصيات.

٦- وأحاطت الدورة علماً أيضاً بأن مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان يستضيف برنامج الزمالة السنوي لفائدة المنحدرين من أصل أفريقي. وسيستفيد الزملاء الذين سيقع عليهم الاختيار من سبعة بلدان مختلفة، من فرصة تعليم مكثف وعملي في الأمم المتحدة. واختتمت بيانها بالتأكيد على أن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لا تزال ملتزمة بإعمال حقوق المنحدرين من أصل أفريقي.

باء- انتخاب الرئيسة – المقررة

٧- أعيد انتخاب السيدة شيبرد رئيسة – مقررة للفريق العامل لسنة ثانية وأخيرة.

٨- وعند قبول السيدة شيبرد لدورها كرئيسة، شكرت الخبراء الآخرين على انتخابهم إياها وشكرت المشاركين على دعمهم، مشددة على أهمية العمل معاً. وسلطت الضوء على أنه تم تهميش المنحدرين من أصل أفريقي تاريخياً وقالت إن الدورة ستسعى إلى التصدي للتمييز وكراهية الأجانب والتعصب العرقي في المداولات التي ستجريها في إطار هذا الموضوع خلال الاجتماعات التي ستستمر لمدة أسبوع.

جيم- تنظيم الأعمال

٩- اعتمد الفريق العامل جدول الأعمال وبرنامج العمل. (انظر المرفق الأول).

ثالثاً- مستجدات وإحاطات بشأن الأنشطة التي اضطلع بها الفريق العامل في السنة الماضية

١٠- في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، قدمت الرئيسة إحاطات عن الزيارات القطرية التي قام بها الفريق العامل إلى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية من ١ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ وبنما من ١٤ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وأخطرت المشاركين بأن الفريق العامل أصدر بيانات صحفية في نهاية الزيارات، وهي متاحة على موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان على الإنترنت[(١)]. وشكر الخبراء حكومتي المملكة المتحدة

(١) انظر الموقع الإلكتروني www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=12645&LangID=E والموقع الإلكتروني www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=12948&LangID=E على التوالي.

وبنما على دعوتهما ومساعدتهما قبل الزيارات وخلالها وبعدها. وشكرت الرئيسة أيضاً المنظمات غير الحكومية والمنحدرين من أصل أفريقي الذين التقى بهم الفريق العامل خلال الزيارات. وذكرت أن التقارير المفصلة عن البعثتين ستتاح للجمهور عقب تقديمها إلى الدورة الرابعة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان.

١١- وقدم السيد يوري بويتشينكو، رئيس قسم مكافحة التمييز التابع للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، معلومات محدثة عن العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي وأخبر الدورة بأن رئيس الجمعية العامة سيستهل المشاورات على النحو المزمع في قرار الجمعية العامة ١٥٥/٦٧ وسيعين الميسرين من بين الدول الأعضاء. وعملاً بالفقرة ٧٩ من القرار ذاته الذي طُلِب فيه من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة قبل نهاية دورتها السابعة والستين تقريراً عن الخطوات العملية التي يتعين اتخاذها لكفالة فعالية أنشطة العقد الدولي، ذكر السيد بويتشينكو أيضاً أن الأمانة وزعت استبياناً على الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، للإسهام في التقرير.

١٢- وهنأت البرازيل وجامايكا والسنغال والصين وغابون الفريق العامل وأعربت جميعها عن دعمها له.

رابعاً- موجز المداولات

تحليل مواضيعي: مناقشة وتحليل الاعتراف من خلال التعليم والحقوق الثقافية وجميع البيانات

١٣- قدم السيد أحمد ريد، أستاذ التاريخ بجامعة مدينة نيويورك، عرضاً عن موضوع "الاتجار بالأفارقة عبر المحيط الأطلسي: الاعتراف من خلال تحليل البيانات". واستهل السيد ريد عرضه مؤكداً أن الاتجار بالأفارقة عبر المحيط الأطلسي، الذي يعتبر اليوم جريمة ضد الإنسانية، كان عبارة عن مغامرة رأس مالية تمت بموافقة الدول. وذكر أيضاً أنها كانت تجارة تقوم على العنصرية وأنها شملت أساساً الأفارقة باعتبارهم ضحايا، وسلبتهم المفاهيم الأساسية للحقوق الطبيعية (الحق في الحياة والحرية والملكية). وقدم قاعدة بيانات تركة ملكية الرقيق البريطانية التابعة لكلية جامعة لندن وقاعدة بيانات الأسفار المنشأة حديثاً ليسلط الضوء على طابع التجارة، ومن ثم ييسر التعمق في فهم تجارب الأفارقة المسترقّين. وعرض كذلك بيانات إحصائية عن حجم تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، ومعدلات وفيات المسترقّين والأعمال الوحشية التي ارتكبها المُستعبِدون ضدهم، فضلاً عن مقاومة هذه العبودية.

١٤- وخلال المناقشة التفاعلية، شكرت السيدة نايسيفسكا مقدم العرض واقترحت إدراج دراسة محتويات قاعدة البيانات في جميع المناهج الدراسية في المدارس لإذكاء الوعي بالبحوث

المنجزة وإبراز قيمتها. وعلى النسق ذاته، تساءلت السيدة فانون مانديس – فرانس عن الصلات التي تربط بين مختلف قواعد البيانات. وتساءلت أيضاً عما إذا كان مُعدّو قواعد البيانات على اتصال بمشروع طريق الرقيق الذي وضعته لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، حيث أكد السيد ريد أنهم كانوا على اتصال به فعلاً. وعقب تقديم العرض، أوصت السيدة فانون مانديس – فرانس أيضاً بإنشاء صندوق مالي دولي للمؤرخين والباحثين بشأن هذا الموضوع.

١٥- وقدمت السيدة سوزانا باكا، وزيرة الثقافة السابقة في بيرو ومغنية وحاصلة مرتين على جائزة غرامي، عرضاً عن تعزيز الحقوق الثقافية للمنحدرين من أصل أفريقي. ووصفت وضع المنحدرين من أصل أفريقي في بلدها ذاكرة أن العنصرية والتمييز لا يزالا منتشرين رغم ثراء التنوع الثقافي. وأشارت إلى العلاقة بين الحصول على التعليم ووعي السكان الذاتي بكرامتهم واستطاعتهم اكتساب القدرة السياسية على التفاوض. وذكرت أن الفقراء لا يزالون محرومين من حقوقهم، وشددت على ضرورة تصنيف مؤشرات التنمية بحسب المناطق الجغرافية والمستويات الاقتصادية والأصل العرقي، وذلك لتعيين وحماية حقوق الفئات المستبعدة والمهمشة. ونظراً لانتشار التمييز التاريخي الذي يؤدي إلى شعور المنحدرين من أصل أفريقي بالدونية، فإن تقدير الذات من خلال التمتع بالحقوق الثقافية أمر لا غنى عنه. وأوضحت السيدة باكا أن بيرو لم تدرج دراسة تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي في مناهجها الدراسية إلا في عام ٢٠١٢.

١٦- وعرضت السيدة شيبرد ورقة عن "الآثار وتخليد الذكرى والهوية السوداء". وأشارت إلى أن مواقع التراث المادي لم تُنشأ لتخليد ذكرى الأبطال وحسب، وإنما كانت تعتبر أيضاً جزءاً من التعبير عن ثقافة الشعب، وانعكاساً أساسياً لحقوق الشعب الثقافية. كما أنها تمثل الجانب الآخر للتراث غير المادي. وذكرت أيضاً أنه على الرغم من انتشار الآثار والمواقع التذكارية المعلنة، فلا يوجد توافق في الآراء حول الغرض المتوخى منها أو جمهورها أو الدوائر التي تؤلفها؛ كما لا يمكن لأحد أن يتنبأ باستجابة الجمهور لها. وضربت أمثلة على تجارب بلدان بحر الكاريبي التي تبيّن أن شعوب تلك البلدان قد سعت إلى القضاء على الهياكل الأساسية للإمبريالية والتمثيل التاريخي لبلدان بحر الكاريبي بالنص والصورة، بما يعكس أساساً الذاتية الاستعمارية البريطانية وسلطتها. وفي خضم هذه العملية سعت الشعوب إلى استعادة تجارب الشعوب الأصلية والأفريقية وتجارب الكريول وتجارب المهاجرين وإعادة بنائها.

١٧- ووفقاً لما أفادت به السيدة شيبرد، فإن إنشاء الآثار لتخليد ذكرى قادة حركات مقاومة العبودية وحركات تحرير السود كان نشاطاً لا بد منه في فترة ما بعد الاستعمار. وبالفعل، استحدث أفارقة الشتات جميعهم من أحفاد المناضلين من أجل حرية السود أساليب جديدة لإعادة التعبير جماعياً عن تجارب السود، وإيجاد طرق مناسبة لتخليد ذكرى المناضلين الأفارقة من أجل الحرية. وقالت السيدة شيبرد في عرضها إن استمرار التركيز على القادة بين

الرموز المخلدة ذكراهم أدى إلى زيادة نقد مشروع الإنهاء الأيقوني والرمزي للاستعمار، والمطالبة بإكماله من خلال إنشاء مواقع تذكارية للجمهور، لكي تعبّر هذه المواقع عن تجارب السود بشكل أكثر جماعي وتشمل، في جملة أمور، الرموز النسائية.

١٨- وخلال المناقشة التفاعلية شددت السيدة نايسيفسكا على ضرورة الحصول على ما يوضح تأثير ثقافات الشعوب المنحدرة من أصل أفريقي على المستوى العالمي، وخاصة فيما يتعلق بالعقد الدولي المقترح للمنحدرين من أصل أفريقي. وأشارت إلى ضرورة تسليط الضوء على دور المرأة في بناء الآثار والنصب التذكارية، إذ غالباً ما تنسى النساء اللواتي أسهمن في الكفاح من أجل التحرير. واستفسر ممثل عن منظمة غير حكومية عن اقتراح نوقش في نيويورك لإنشاء نصب تذكاري يخلد ذكرى ضحايا تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، فطلب معرفة ما إذا كان هذا النصب التذكاري قد أنشئ بالفعل. وعلقت السيدة السهلي قائلة إن المهم تحديد سبب إعادة تملّك الثقافة وكيفية القيام بذلك وتعيين المستفيدين. وأضافت أن الحوار بين أفريقيا وسائر أفراد الشتات والتعاون معهم أمران لا يقلان أهمية عن هذه المسألة.

١٩- وردت السيدة شيبرد قائلة إن النصب التذكاري لم ينشأ بعد لأن الحاجة لا تزال قائمة للحصول على هبات لتمويله. وأحاطت الاجتماع علماً بأن المناقشات التي تتناول النصب التذكاري لا تزال جارية على المستوى الدولي وأن جامايكا تقود المشروع. وأيدت السيدة باكا أيضاً التعليقات التي قُدمت عن الحوار والتعاون الدولي، وقالت إن من المهم إقامة روابط أخرى مع أفريقيا في عملية تعزيز حقوق المنحدرين من أصل أفريقي.

٢٠- وقدمت السيدة فانون مانديس - فرانس عرضاً بعنوان "من العنصرية الطائشة إلى الاعتراف". وركز عرضها على أسباب ظهور العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب، إضافة إلى التحديات المطروحة في مكافحة هذه الانتهاكات. وذكرت أن التسلسلات الهرمية الوجودية تنشئ فوارق على أُسس العنصرية، وبيّنت أثر التاريخ بوضوح، وخاصة الاستعمار وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، والاستعمار الجديد الحالي كعوامل تساهم في ظهور العنصرية. وأضافت أيضاً أن الهيكل الفوقي الأيديولوجي للدولة قد غذى الاستبعاد إلى حد أكبر، وشددت على أن عدم وجود ما يسمى بالأعراق البشرية المميزة قد ثبت علمياً، وأن جميع الشعوب والأفراد أسرة بشرية واحدة، ثرية في تنوعها. وقالت إن الاعتراف يتزايد بأن العنصر في حد ذاته عبارة عن بناء اجتماعي يعكس المحاولات الأيديولوجية لإضفاء الطابع الشرعي على الهيمنة. وبالتالي فإن العنصرية لا تتعلق بسمات موضوعية، بل بعلاقات الهيمنة والخضوع، وهو ما يترتب عليه حدوث وصم وعنف، واستمرار التفاوت والاستغلال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. واستناداً إلى هذا الجدل، فإنها اقترحت بالتالي إجراء عملية تفكيك لمفهوم العرق نفسه كخطوة نحو القضاء على العنصرية والتمييز العرقي وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وفي الخلاصة، سلطت السيدة فانون مانديس - فرانس

الضوء على أنه لا يمكن الاعتراف فعلاً بالمنحدرين من أصل أفريقي ما لم يتم القضاء على مفهوم العرق. ولذلك يجب أن يهدف هذا الاعتراف إلى تحقيق المساواة الكاملة والفعالة بين الجميع في جوانب الحياة والتفاعلات الاجتماعية كافة. وأخيراً اقترحت في سياق العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي إنشاء مجموعة عمل تعكف على تفكيك مفهوم العنصرية كعملية ضرورية للاعتراف بجميع الأفراد والمجموعات وتحقيق العدالة والتنمية لهم.

٢١- وقدمت السيدة هايدي صافيا ميرزا، أستاذة بمعهد التعليم في جامعة لندن، عرضاً عن "تعدد الثقافات وتعليم المدرسين: التصدي لضعف أداء الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي". واستهلت عرضها بتوضيح أنه على الرغم من أن العرض الذي تقدمه عبارة عن دراسة إفرادية أُجريت في بلد بعينه، فإن المشاكل المحددة في مجال التعليم يمكن أن تتعلق بالتحديات التي تواجهها الشعوب المنحدرة من أصل أفريقي في الحصول على تعليم جيد في أي بلد آخر. وذكرت السيدة ميرزا أنه على الرغم من التاريخ الطويل لتعدد الثقافات في المملكة المتحدة، فإن تلك المسألة تعتبر "مشروعاً فاشلاً" وأن أحد علامات "فشل التعدد الثقافي" كان اتساع الفوارق في الحصول على التعليم بين مختلف المجموعات العرقية. ووفقاً لما أفادت به السيدة ميرزا، فإن البحوث أظهرت أنه رغم تحسن جودة المدارس (التي تقاس بحسب أحجام الفصول ومؤهلات المدرسين ونوع المدرسة والموارد والقيادة، وما إلى ذلك) ورغم فعاليتها، فإن الثغرات التي تحول دون تحقيق هذا الأمر لا تزال متوطنة، وخاصة بين التلاميذ المنحدرين من أصل أفريقي.

٢٢- وحددت السيدة ميرزا العناصر الأساسية الضرورية التالية للنجاح في تحقيق جودة التعليم للأطفال المنحدرين من أصل أفريقي ومن أصل أفريقي كاريبي في المملكة المتحدة: تدريب المدرسين في مجالي تعدد الثقافات ومكافحة العنصرية؛ وضرورة تطوير منهجية تربوية شاملة في الفصول تشمل مناهج دراسية ذات صلة من الناحية الثقافية؛ وتعزيز برامج الريادة المدرسية من أجل تحقيق المساواة والتنوع. وأشارت في توصياتها إلى عدد من المبادرات التي يلزم اتخاذها تماشياً مع إعلان وبرنامج عمل ديربان، من قبيل تطوير أساليب تربوية شاملة حقاً للجميع تقترن بمناهج دراسية ذات صلة ثقافياً تمجد تاريخ ومساهمة المنحدرين من أصل أفريقي. وأوصت أيضاً بإنشاء برامج إلزامية على المستوى الوطني لتدريب المدرسين في مجالي تعدد الثقافات ومكافحة العنصرية، فضلاً عن الرصد والتقييم المنهجيين للآثار الجائرة للعنصرية والتمييز بشأن تقدم الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي في التعليم مع مراعاة الآثار المتعددة الجوانب للطبقية الاجتماعية ونوع الجنس والديانة والتوزيع الجغرافي. وأخيراً، اقترحت تعزيز تعيين وإدماج المنحدرين من أصل أفريقي في برامج الريادة المدرسية والريادة داخل المدارس، بما يتضمن التدريب على المساواة والتنوع للجميع.

٢٣- وعرضت السيدة إدنا سانتوس رولاند، وهي خبيرة مستقلة بارزة معنية بمتابعة إعلان وبرنامج عمل ديربان مسألة "حصول الجميع على التعليم". وعرضت السيدة رولاند دراسة

إحصائية تستند إلى تحليل تعدادي لعدة بلدان من أمريكا اللاتينية (إكوادور وبنما والبرازيل وكوستاريكا وكولومبيا وهندوراس)، بما في ذلك دراسة للأطر القانونية الوطنية عن المساواة وعدم التمييز فيما يتعلق بالمنحدرين من أصل أفريقي وحصولهم على التعليم. وأجري أيضاً تحليل مقارن للمستويات التعليمية بين المنحدرين من أصل أفريقي وغيرهم. وفي حين أظهرت البيانات بشكل حاسم تدني سبل حصول المنحدرين من أصل أفريقي على التعليم الجيد، فإنها وضعت أيضاً النضال من أجل الاعتراف الذاتي بالثقافة الأفريقية، والنضال من أجل الاعتراف بثقافة المنحدرين من أصل أفريقي، ضمن فئات عرقية أخرى، في الأمريكتين. واختتمت حديثها بتقديم عدد من التوصيات، تتعلق بشكل خاص بتطبيق سياسات العمل الإيجابي واعتماد التشريعات اللازمة فيما يتعلق بالحصول على تعليم أعلى، مع الحد من معدلات التسرب من المدارس.

٢٤- وخلال المناقشة التفاعلية، شدد ممثل السنغال على أن إعلان وبرنامج عمل ديربان لا يزالان الإطار الأساسي للقضاء على العنصرية، وطلب من المتحدثين اقتراح سبل يمكن بها تعزيز الاعتراف بالمنحدرين من أصل أفريقي بتنفيذ استراتيجيات في إطار إعلان وبرنامج عمل ديربان في مختلف المجالات ذات الأولوية. واقترحت السيدة فانون مانديس - فرانس أن يعتمد الفريق العامل نهج الاتحاد الأفريقي في تناول مسألتي العرق والعنصرية في الشتات. وأعرب السيد موريلو مارتينيز عن تأييده لاقتراح السيدة فانون مانديس - فرانس بشأن العمل سوياً فيما يتعلق بالعقد وغيره من المسائل ذات الصلة.

٢٥- وقدمت السيدة السهلي عرضاً عن موضوع "الاعتراف من خلال التعليم". وأفادت بأن على الدول التي يخضع لولايتها القضائية أشخاص منحدرون من أصل أفريقي، سواء كانوا مواطنين أو غير مواطنين، واجب تأمين تكافؤ فرص حصولهم على التعليم، على أن التمييز الذي يواجهه المنحدرون من أصل أفريقي وغيرهم من المجموعات المستضعفة في الحصول على التعليم لا يزال يشكل تحدياً في العديد من الدول. وشددت على أن السبيل الوحيد للاعتراف بالمنحدرين من أصل أفريقي هو تكافؤ فرص الحصول على التعليم. وشددت على أهمية جودة التعليم، بما في ذلك إنشاء نظام تعليم يسمح بتنوع الثقافة ويقدر التراث الثري للمنحدرين من أصل أفريقي.

٢٦- وقدم السيد كيشوري سينغ، المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم، عرضاً عن تعزيز المساواة وتكافؤ فرص تعليم المنحدرين من أصل أفريقي. وأشار إلى الأهمية الممنوحة للحق في التعليم في إعلان وبرنامج عمل ديربان اللذين يحثان الدول الأعضاء على "أن تضمن حصول الجميع على التعليم، بموجب القانون وفي الممارسة العملية" و"اعتماد وتنفيذ قوانين تمنع التمييز على أساس العنصر أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو العرقي على جميع مستويات التعليم الرسمي وغير الرسمي" (الفقرتان ١٢٢ و١٢٣). وسلط الضوء على أهمية عدم التمييز وتكافؤ فرص التعليم لتوجيه أعمال الدول. ومن المنطلق ذاته، شدد على أهمية جودة التعليم.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في إتاحة التعليم، كانت نتائج التعليم أدنى في حالات كثيرة من المستويات المقبولة نظراً لتدني جودة التعليم. وهذه مشكلة يواجهها بشكل خاص المنحدرون من أصل أفريقي.

٢٧- وأوصى السيد سينغ الدول بوضع تدابير تشجيعية تكفل تكافؤ فرص حصول الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي على التعليم. وقد تشمل هذه التدابير المِنَح الدراسية وتقديم الإعانات لشراء الكتب المدرسية ونفقات السفر للحضور إلى المدارس، وغير ذلك من تدابير الدعم لزيادة حضور الأطفال إلى المدارس. وعلاوة على ذلك، يمكن التصدي أيضاً لمسألة الإقصاء المنهجي لمجموعات محددة من مستويات التعليم الأعلى وذلك باعتماد تدابير خاصة مؤقتة. وقد تتراوح هذه التدابير بين تحديد حصص الالتحاق وتقديم حوافز مالية للمجموعات المستضعفة بشكل خاص.

٢٨- وقدم السيد باستور موريو مارتينيز، عضو لجنة القضاء على التمييز العنصري، عرضه عن أعمال اللجنة فيما يتعلق بموضوع الاعتراف بالمنحدرين من أصل أفريقي من خلال التعليم والحقوق الثقافية وجمع البيانات. وقال إن إسهام اللجنة في التعليم والثقافة وجمع البيانات مذكور في عدة وثائق وفي مجالات العمل، بما في ذلك توصياتها العامة وملاحظاتها الختامية. وعلى سبيل المثال دعت التوصية رقم ٣٢(٢٠٠٩) بشأن معنى ونطاق التدابير الخاصة الواردة في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري باتخاذ تدابير خاصة (أعمال إيجابية) لتخفيف ومعالجة أوجه التفاوت التي تؤثر على فئات معينة من الجماعات والأفراد، في التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويمكن أن تشتمل أوجه التفاوت هذه على فوارق مستمرة أو هيكلية وأوجه عدم مساواة فعلية ناجمة عن ظروف تاريخية. وينبغي للدول الأعضاء تنفيذ تدابير خاصة على أساس بيانات دقيقة تشمل المنظور الجنساني والحالة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وظروف المجموعات المختلف من السكان ومستوى مشاركتها في تنمية البلد اجتماعياً واقتصادياً.

٢٩- وعلى النسق ذاته، تنص التوصية العامة رقم ٣٤(٢٠١١) بشأن التمييز العنصري ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي على حق المنحدرين من أصل أفريقي في هويتهم الثقافية وصون وتعزيز نمط حياتهم وأشكال التنظيم الخاصة بهم؛ وثقافتهم ولغاتهم وطرق تعبيرهم الديني فضلاً عن حقهم في حماية معارفهم التقليدية وتراثهم الثقافي والفني. وفيما يتعلق بجمع البيانات، تم التأكيد في الفقرة ٩ من التوصية العامة رقم ٣٤ على أنه ينبغي للدول الأعضاء "اتخاذ خطوات لتحديد جماعات السكان المنحدرين من أصل أفريقي الذين يعيشون على أراضيها، وبصفة خاصة من خلال جمع بيانات مصنفة حسب فئة السكان". وأخيراً، تناول الفصل الحادي عشر من التوصية العامة أهمية اتخاذ تدابير تكفل تمتع السكان المنحدرين من أصل أفريقي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التعليم.

٣٠- وضرب السيد موريو مارتينيز عدداً من الأمثلة على ملاحظات اللجنة الختامية التي أوصت فيها الدول الأعضاء بتقديم معلومات، بما في ذلك بيانات إحصائية عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية للمنحدرين من أصل أفريقي. وصرح في توصياته بأن صياغة إعلان عن المنحدرين من أصل أفريقي، على النحو الذي أوصت به اللجنة، وتماشياً مع خطة العمل المقترحة لاعتماد العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، يمكن أن تتيح الفرصة لتوطيد حقوق المجموعات التي تم التمييز ضدها لفترة طويلة. وأعرب أيضاً عن أمله في أن يُعلن عن العقد في أقرب وقت.

٣١- وفي أعقاب العروض الثلاثة التي قدمت، استفسر ممثل عن منظمة غير حكومية من مقدمي العروض عن مسألة حق العودة للمنحدرين من أصل أفريقي. وقد نوقش أيضاً دور الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بالمنحدرين من أصل أفريقي. وذكر السيد موريو مارتينيز في رده أن من المهم زيادة إدراج المنحدرين من أصل أفريقي في الأهداف الإنمائية للألفية (٢٠١٥) وجدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥. وأقرت السيدة السهلي بمسألة حق العودة إلى أفريقيا، لكنها قالت إن الأمر يتطلب فهم هذا المفهوم بمزيد من الوضوح ومعرفة ما ينبغي الاضطلاع به لوضعه موضع التنفيذ لاتباع نهج شامل لفائدة المنحدرين من أصل أفريقي. وأفادت بأن الحاجة قد تدعو إلى تنظيم محفل عالمي للمنحدرين من أصل أفريقي لتناول هذه المسألة بمزيد من المناقشات.

٣٢- وقدمت السيدة نايسيفسكا ورقة عن "الاعتراف من خلال جمع البيانات: وتحديد مواقع أوجه التفاوت". وسلطت الضوء على أهمية جمع البيانات في وصف التمييز العنصري، وأشارت أيضاً إلى أن جمع البيانات وتحليلها يمكن أن يكونا أداة أساسية لمعرفة ما إذا كان يجري انتهاك الحقوق المشمولة بالقوانين الدولية والوطنية، واتخاذ تدابير تصحيحية بشأن ذلك. وأضافت أيضاً أنه يمكن استخدام العروض الإحصائية للبيانات المصنفة كأداة مناسبة، وخاصة في التصدي للتمييز الهيكلي.

٣٣- وأشارت أيضاً التحديات المطروحة نتيجة نقص البيانات الإحصائية الكافية عن المنحدرين من أصل أفريقي وما ينتج عن ذلك من غياب الرؤية. وبالمثل، أفادت بأن الافتقار إلى نظام إقليمي أو دولي يحمي بالتحديد المنحدرين من أصل أفريقي، يبين بوضوح ضرورة مواصلة تطوير الإطار القانوني الدولي. وتناولت بعد ذلك بالتفصيل الحاجة إلى تطوير الفئات الإثنية والعرقية للوفاء باحتياجات المخطط الوطني لمكافحة التمييز والتمكّن من القيام بعملية القياس. فمنع جمع البيانات على أساس العرق في بعض البلدان قد حال دون تتبع مسار العنصرية ومعاداة السامية وصعّب أيضاً من رصد التقدم المحرز في تنفيذ برامج مكافحة التمييز وسنّ التشريعات وغير ذلك من المبادرات. واختتمت حديثها قائلة إن البيانات المفصّلة المتينة بشأن المنحدرين من أصل أفريقي شرط أساسي للاعتراف بما يواجهه هؤلاء الأشخاص بالتحديد من تمييز غير مباشر وهيكلي، لكنها حذرت أيضاً من احتمال إساءة استخدم وتفسير

البيانات المفصّلة بحسب العرق والأصل الإثني، رغم أنها تبيّن بوضوح أكبر العنصرية والتمييز العرقي، ومن احتمال أن تؤدي إلى التنميط العنصري أو تغذية القوالب النمطية والتحيزات.

٣٤- وقدم السيد كارلوس فيافارا، أستاذ العلوم الاقتصادية بجامعة ديل فالي في كالي بكولومبيا، عرضاً بعنوان "دراسة إفرادية عن كولومبيا: هرم اجتماعي من التمييز على أساس اللون". وقال إن موضوع العرض الذي قدمه وإن كان يمثل دراسة إفرادية لبلد بعينه، فإن له بصفة عامة صلة بوضع المنحدرين من أصل أفريقي ويعكس وضعهم في أنحاء أخرى من العالم. وقد استند العرض إلى بحث شامل أجراه المشروع الخاص بالأصل الإثني والعرقي في أمريكا اللاتينية (PERLA)، وهو مشروع مشترك تقوده جامعة برنستون وجامعة ديل فال ومنظمات أخرى، فيما يتعلق بالقضايا الإثنية والعرقية الخاصة بالمنحدرين من أصل أفريقي، وبناء هويتهم الذاتية وغيرها من علامات الهوية. وقد حلل المشروع حالات عدم المساواة الإثنية والعرقية في تحصيل العلم وحالة دخل الأسرة المعيشية المتوسطة في كولومبيا وغيرها من بلدان المنطقة. وطبقاً للدراسة الاستقصائية الشاملة التي أجراها المشروع، وعلى خلاف النماذج القائمة (التي تقدم فئات واضحة ومميزة للهويات العرقية) فإن الهوية الإثنية والعرقية هشة في الحالة الكولومبية وتفهم في سياق الانصهار بين "اللون الداكن" و"اللون الفاتح". وقد استخدمت الدراسة الاستقصائية التي أُجريت في إطار المشروع لوحات من الألوان عوضاً عن فئات الهوية الذاتية، لتحليل كيف تؤثر المظاهر الخارجية من خلال لون الجلد الداكن في الحصول على الموارد القيمة على المستوى الاجتماعي. ومن النتائج الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة الاستقصائية أن للسكان الكولومبيين من أصل أفريقي، وخاصة من كان لون بشرتهم داكناً، وضعاً أدنى من حيث الإنجازات الاجتماعية والاقتصادية. ولا يعزى ذلك فقط للعوامل التاريخية، لكن يعزى أيضاً لوجود مؤسسات عزَّزت التمييز، ما أدى إلى استمرار شَرَك عدم المساواة على الأجل الطويل.

٣٥- واختتم حديثه مقدماً عدداً من التوصيات، مثل حاجة البلدان لمتابعة تجربة إكوادور والبرازيل وجمهورية فنزويلا البوليفارية في تعداد عام ٢٠١٥ للسكان والمساكن وطلب من المنحدرين من أصل أفريقي تعريف أنفسهم على أساس فئة إثنية أو عرقية. وشدد أيضاً على ضرورة إدماج المتغيرات الإثنية/العرقية في الدراسات الاستقصائية الخاصة بالأسر المعيشية ونوعية الحياة وأشكالها وسجلاتها الإدارية وعملياتها الإحصائية عموماً، لقياس التمييز ووضع السياسات العامة المناسبة وتنفيذها ورصدها. وأوصى أيضاً بتطبيق سياسات العمل الإيجابي في مجالات لُمس فيها التمييز بشدة، مثل الحصول على التعليم والصحة وفرص العمل، في القطاعين العام والخاص على حد سواء. وينبغي وضع نظام للتمثيل النسبي أو أي نظام انتخابي آخر مناسب لزيادة فرص مشاركة المنحدرين من أصل أفريقي بفعالية في الحياة السياسية في البلد.

٣٦- وقدم السيد علي موسى آي، رئيس قسم التاريخ وذاكرة الحوار في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) عرضه عن احترام ثقافة المنحدرين من أصل أفريقي

وهويتهم وتاريخهم وتراثهم، مع التركيز على تحليل المصادر التاريخية للتحيزات ضد المنحدرين من أصل أفريقي وكيف أنها مستمرة إلى يومنا هذا. وقال إن التمييز الثلاثي الشكل الذي يتعرض له المنحدرون من أصل أفريقي يتألف من فقدان الإنسانية نتيجة للاسترقاق، ونكران تاريخهم ومواطنتهم. وقال إن تصور شخص أفريقي دون تاريخ أو حضارة هو السبب الأساسي في التمييز. ومن الضروري استعراض التاريخ ومراجعته بالإقرار بتاريخ أفريقيا وما قدمه الأفارقة من مساهمة للعالم. وأضاف أن من الضروري للمنحدرين من أصل أفريقي تعزيز الحوار عن أنفسهم وتعليمه وبنائه، مع سائر المتحدثين عن ألسنتهم.

٣٧- وقال إن اقتراح العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي يجب أن يتيح الفرصة والموارد لتحقيق المزيد من العدالة والاعتراف للمنحدرين من أصل أفريقي. ومع ذلك، فإنه حذر قائلاً إن الاحتفال بالعقد ينبغي أن يتلافى البرامج والأحداث الكبرى. وقال إن التركيز ينبغي أن ينصب على ما يلي: تطبيق سياسات العمل الإيجابي؛ واعتماد قوانين عن تدريس التاريخ الأفريقي في بلدان مختارة؛ وتقديم الدعم المالي للأفلام والبرامج التلفزيونية الرامية إلى تفكيك العنصرية وتقديم المنح إلى البحوث والأستاذية لدراسة حالة المنحدرين من أصل أفريقي؛ وتسمية الشوارع والنصب التذكارية. وذكر أن اليونسكو تتناول في عملها عدداً من القضايا المذكورة أعلاه، ومنها الحاجة الملحة للاعتراف بالمنحدرين من أصل أفريقي والوثائق الخاصة بهم وتعزيز إسهامهم الثري في تقدم الإنسانية وتشكيل ملامح المجتمعات الحديثة. وشدد خصوصاً على أهمية تدريس تاريخ أفريقيا وحضاراتها لتقويم المحاضرات المنحازة عن المنحدرين من أصل أفريقي. وتحقيقاً لذلك، أشار إلى أنواع الإجراءات التي يتعين اتخاذها من أجل العقد المخصص للمنحدرين من أصل أفريقي وخاصة الأنشطة التي تخطط اليونسكو لتنفيذها في إطار مشروعيها الجاريين وهما *تاريخ أفريقا العام* ومشروع طريق الرقيق.

٣٨- وخلال الحوار التفاعلي وُجّه سؤال للسيد فيافارا لمعرفة مدى أهمية تثقيف الناس بشأن جمع البيانات أثناء برامج التعداد. وأشار ممثل دولة إلى أهمية ضمان إجراء عملية جمع البيانات من منظور أحكام إعلان وبرنامج عمل ديربان وكذلك ضمان أن لا تؤدي إلى التنميط العنصري أو إلى إساءة استخدام البيانات بأي شكل آخر. ورداً على هذا السؤال، بيّن السيد فيافارا بوضوح أهمية تدريب موظفي معاهد الإحصاءات الوطنية المسؤولة عن جمع وتصنيف البيانات في ميدان حقوق الإنسان وثقافة وتاريخ المجتمعات التي تجمع المعلومات بشأنها وعن حماية البيانات. وأشار أيضاً إلى ضرورة اعتماد قوانين تنظّم عملية جمع ومعالجة البيانات الإثنية والعرقية التي تحمي الحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في الخصوصية، وتحمي من إساءة استخدام البيانات وتضمن سرية المعلومات.

٣٩- وفي أعقاب العرض الذي قدمه السيد آي، رحب عدد من المنظمات غير الحكومية ببرنامج عمل اليونسكو واستفسرت هذه المنظمات عن مشاركة القواعد الشعبية في أنشطة هذا البرنامج. وأكد السيد آي أن الأنشطة تتعلق بطبيعتها بالقواعد الشعبية، وأن ذلك

يقتضي شراكات كاملة مع المنظمات غير الحكومية. وذكر أيضاً العمل بشأن المجلد التاسع من *تاريخ أفريقيا العام* الذي تعده اليونسكو والذكرى الخمسين للوحدة الأفريقية كسبيلين لمواصلة التعاون بشأن تعزيز حقوق المنحدرين من أصل أفريقي.

٤٠- وقدمت السيدة بيسواس عرضاً عن "الاعتراف والحقوق الثقافية". وقالت إن المنحدرين من أصل أفريقي جزء من مجتمعات متعددة الثقافات. وإنهم يتعرضون بذلك لخطر فقدان هويتهم الفردية أو الجماعية الفريدة لصالح الثقافات الأصلية الأكثر هيمنة. وذكرت أن المنحدرين من أصل أفريقي اضطلعوا، على مدى قرون، في شتى أرجاء العالم بدور بارز في مجال التصنيع والتحضر وفي تقدم التعليم النظامي والعلم والتكنولوجيا، لكنهم لم يحصلوا على الاعتراف المناسب بإسهامهم. وأضافت السيدة بيسواس أن التحيز بسبب اللون وإن كان شكلاً بارزاً من أشكال التمييز الاجتماعي، فلا تزال ثمة أشكال أخرى من التحيز. وأفادت بوجوب إلقاء الضوء على الهويات الثقافية الإثنية المعرضة للخطر والاعتراف بأن المساواة الاجتماعية والإثنية والثقافية المثالية تتطلب من الجميع اتخاذ إجراءات لتحقيقها. وفي السياق ذاته، أوصت السيدة بيسواس باعتماد إجراءات إيجابية كسبيل للمضي قدماً للتصدي لحالات الاستبعاد التي عانى منها المنحدرون من أصل أفريقي في الماضي. وقالت إن المجتمع العالمي بأسره يدين بشيء لأفارقة الشتات – جزئياً حرصاً على عدالة توزيع الفوائد على المجتمع البشري وجزئياً اعترافاً بالثمن المُجحف الذي دفعه المنحدرون من أصل أفريقي لبناء العالم الحديث.

٤١- وقدمت السيدة ريتا بمبرتون، من منظمة ترينيداد وتوباغو للمنحدرين من أصل أفريقي، عرضاً عن موضوع بعنوان "المنحدرون من أصل أفريقي والحقوق الثقافية". وعرضت العمل الذي أنجزته منظمتها تعزيزاً لحقوق المنحدرين من أصل أفريقي في منطقة بحر الكاريبي بإذكاء الوعي على مستوى القاعدة وأنشطة الاتصال بالمجتمعات. وأوضحت أن نهاية الاستعمار وإرساء أسس الحكم الذاتي لم يكن معناه نهاية التمييز ضد المنحدرين من أصل أفريقي في منطقة بحر الكاريبي. وفي رأيها، فإن أسباب التمييز تضرب بجذورها في التاريخ. وتتخذ مظاهر العنصرية المعاصرة، في بعض الحالات، شكلاً أكثر دهاءً، وإن يكن ذلك في إطار مؤسسي. ومع تغلغل الثقافة الأفريقية في نفس الشعوب، لم يكن الغرض من تعليم الكثيرين هو الاعتراف بوجودها وتأثيرها سواء فيما يتعلق بالغذاء أو الرقص أو الموسيقى أو الطب التقليدي أو الفولكلور أو الأمثال أو الأقوال المأثورة أو الدين أو المعتقدات أو الفنون أو الحرف أو الاقتصاديات أو المسرح أو أي دائرة أخرى من دوائر الأنشطة البشرية.

٤٢- وقدمت السيدة بمبرتون عدداً من التوصيات، منها الترويج للعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي الذي يعتبر آلية منهجية لتعزيز ثقافة المنحدرين من أصل أفريقي وإنشاء شبكة لتيسير التجارة والتبادل الثقافي وتعزيز التفاعل والتعاون فيما بين مجتمعات الشتات الأفريقية وبين هذه المجتمعات وأفريقيا. وجرت المناقشة مع السيدة بمبرتون عن بعد عن طريق عقد مؤتمر صوتي عبر الهاتف في ترينيداد وتوباغو، وقد شملت هذه المناقشات مشاركة فعالة من أطفال مدرسة محلية.

٤٣- وأدلت ممثلة الاتحاد الأوروبي ببيان نيابة عن مجموعتها وشددت على موقف الاتحاد من بعض المواضيع التي طرحها الفريق العامل. وأكدت الممثلة مشاركة الاتحاد الأوروبي الفعالة والتزامه بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وذكرت الممثلة أن الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري لا تزال تشكل الأساس القانوني الرئيسي الذي يستند إليه المجتمع الدولي في مكافحة التمييز.

٤٤- وأشارت الممثلة مرة أخرى إلى الأهمية التي يوليها الاتحاد الأوروبي لعدم إضفاء طابع جماعي على حقوق الإنسان وتأسيس التمييز في شكل تدرج هرمي. وأبدت اعتراض الاتحاد الأوروبي على النهج العام الذي انتهجه الفريق العامل تجاه الحقوق الجماعية وعلى الحاجة إلى اعتماد تدابير خاصة. كما أعربت عن رفض الاتحاد الأوروبي للنسبية الثقافية. وفيما يتعلق بالعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، أعربت الممثلة مرة أخرى عن شواغل الاتحاد الأوروبي إزاء نطاق وطبيعة العقد، لكونه يغطي طائفة عريضة من المواضيع والحالات، وهو ما يتطلب استجابات شديدة الاختلاف لا تندرج في إطار عام للعمل الإيجابي. وقالت إن الاتحاد الأوروبي يرحب بأن قرار الجمعية ١٥٥/٦٧ طلب إلى رئيس الجمعية العامة أن يقوم، بالتشاور مع الدول الأعضاء وبرامج ووكالات الأمم المتحدة المختصة والمجتمع المدني، ببدء عملية تحضيرية للإعلان عن العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، وأعرب عن أمله في أن تسهم هذه العملية في زيادة فائدة مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وفي تحقيق تحسينات ملموسة في هذا الصدد.

خامساً- عرض أساليب عمل الفريق العامل واعتمادها

٤٥- في إطار البند ٧ من جدول الأعمال، قامت السيدة شيبرد بعرض أساليب عمل الفريق العامل. وتراعي أساليب العمل السمات المحددة لاختصاصات الفريق العامل بموجب قراري اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ٦٨/٢٠٠٢ و٣٠/٢٠٠٣ وقراري مجلس حقوق الإنسان ١٤/٩ و٢٨/١٨. وسلطت السيدة شيبرد الضوء على الجوانب الرئيسية لأساليب العمل، بما في ذلك إجراء انتخاب الرئيس ومدة ولايته وطرائق زياراته القطرية وإجراءات تسلم البلاغات (رسائل الادعاءات والنداءات العاجلة) بشأن الانتهاكات الجسيمة المزعومة لحقوق الإنسان. ووافق أعضاء الفريق العامل رسمياً على أساليب العمل.

سادساً- الاستنتاجات والتوصيات

٤٦- إن العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي لمسعى مهم يأتي في الوقت المناسب. ويجب المحافظة على الزخم الذي ما برح يتسارع منذ انعقاد مؤتمر ديربان العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في عام ٢٠٠١،

والذكرى العاشرة لإعلان وبرنامج عمل ديربان في عام ٢٠١١، والسنة الدولية للمنحدرين من أصل أفريقي في عام ٢٠١١، ويجب تعزيز هذا الزخم. وسيكون العقد فرصة لضمان التنفيذ الفعال للأحكام البالغة الأهمية المنصوص عليها في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وفي إعلان وبرنامج عمل ديربان، ومن ثم تحقيق المساواة الكاملة والفعالة للمنحدرين من أصل أفريقي. وعليه يدعو الفريق العامل الجمعية العامة إلى أن تعتمد وتدشّن العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي في عام ٢٠١٣، وأن تنظر في مداولاتها في مشروع برنامج عمل العقد الذي وضعه الفريق العامل في إطار موضوع "المنحدرون من أصل أفريقي: الاعتراف والعدالة والتنمية".

٤٧- وبالنظر إلى الطبيعة الخاصة والفريدة للتمييز الذي كثيراً ما يواجهه المنحدرون من أصل أفريقي، خصوصاً فيما يتعلق بتركات الاستعمار والاسترقاق وتجارة الرقيق عَبر المحيط الأطلسي، يرى الفريق العامل أن من المناسب التمييز بدقة بين حالتهم وحالة المجموعات الأخرى التي تواجه العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ويرى أيضاً ضرورة تشكيل وتحديد فئات قانونية معينة بما يتيح تلبية احتياجاتهم بشكل ملائم والتغلب على العقبات التي تواجههم. ولذلك يوصي الفريق العامل، تماشياً مع إحدى توصيات لجنة القضاء على التمييز العنصري، بوضع إعلان للأمم المتحدة بشأن تعزيز حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي باعتباره أحد الأهداف الرئيسية للعقد.

٤٨- وقرر فريق الخبراء العامل في دورته الثانية عشرة البدء في تنفيذ برنامج عمل العقد الذي عُرض على مجلس حقوق الإنسان في دورته الحادية والعشرين، ورحب فيه بالقرار ٢١/٣٣. والموضوع الذي اقترحه الفريق للعقد هو "الاعتراف والعدالة والتنمية"، وبالتالي فإن تركيز الدورة الثانية عشرة انصب على الاعتراف من خلال التعليم والحقوق الثقافية وجمع البيانات.

ألف- الاعتراف

٤٩- إن الاعتراف بالمنحدرين من أصل أفريقي بوصفهم مجموعة متميزة أمر أساسي لإبراز مكانتهم وبالتالي إعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهم إعمالاً كاملاً. إذ يجب الاعتراف بالمنحدرين من أصل أفريقي في الدساتير والتشريعات الوطنية في جملة أمور، وذلك من خلال التعليم وتدابير إذكاء الوعي واحترام حقوقهم الثقافية. ويعد الاعتراف الذاتي أيضاً أساسياً للمنحدرين من أصل أفريقي. وسعياً إلى بلوغ الاعتراف الكامل، فإن جمع البيانات أمر أساسي لتأكيد وجود المنحدرين من أصل أفريقي وأنشطتهم ووضعهم العام.

٥٠- وللاعتراف بالمنحدرين من أصل أفريقي صلة بالاعتراف بوجودهم والاعتراف بإسهامهم في تنمية العالم والاعتراف بما يخصهم من ثقافة وتاريخ وتراث. ويستتبع ذلك

الاعتراف بأن المنحدرين من أصل أفريقي معرضون بشكل خاص للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في شتى أرجاء العالم، مع الاعتراف أيضاً بما يخصهم من تاريخ وثقافة وتراث مشترك على الصعيد العالمي.

٥١- وعادة ما يصنف المنحدرون من أصل أفريقي على أنهم عرق مختلف؛ علماً بأن "العرق" مفهوم أنشأه المجتمع. وتعيد الفقرة ٦ من الوثيقة الختامية لمؤتمر ديربان الاستعراضي التأكيد على أن "جميع الشعوب والأفراد أسرة بشرية واحدة، ثرية في تنوعها، وأن جميع أفراد البشر يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق"؛ رغم أنه خلال تاريخ البشرية، أسندت إلى الناس هوية قائمة على العرق كوسيلة تمييز بين مجموعة وأخرى، وإن كان الهدف الأهم هو استخدام ذلك كوسيلة لفرض السيطرة والهيمنة. وعليه، فإن من الخطوات المهمة للاعتراف بالمنحدرين من أصل أفريقي تفكيك مفهوم "العرق".

٥٢- ويتطلب اعتراف مجلس حقوق الإنسان في القرار ٢١/٣٣ بمصطلح "كره الأفارقة"، على النحو الذي أوصى به الفريق العامل، متابعة فعالة ومنهجية لضمان التنفيذ الكامل لهذا التأكيد المهم لشكل التمييز الخاص والفريد من نوعه الذي يواجهه المنحدرون من أصل أفريقي، وضمان استخدامه على قدم المساواة مع مصطلحات مماثلة للتصدي للوصم والتحيز ضد المجموعات الإثنية والدينية وغيرها من المجموعات المستضعفة.

٥٣- ويدعو الفريق العامل الجمعية العامة إلى النظر في القيام، كنتيجة لأنشطة العقد، بإنشاء منتدى دائم للأمم المتحدة يعنى بالمنحدرين من أصل أفريقي ليكون بمثابة آلية تشاور للمنظمات الممثلة للمنحدرين من أصل أفريقي وغيرها من الجهات الأخرى المهتمة بالموضوع.

باء- التعليم

١- الاستنتاجات

٥٤- التعليم حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف فيه. وهو أكثر من مجرد سلعة أو خدمة تقدم. فإنه أداة لا غنى عنها لمساعدة البشرية على المضي قدماً نحو مجتمعات خالية من الفقر والاسترقاق والتمييز والاضطهاد والظلم والحرب.

٥٥- ولا يستوي الجميع في التمتع بالحق في التعليم؛ إذ يعاني الملايين من الفتيات والفتيان والنساء والرجال من أصل أفريقي بشكل غير متناسب من تفاوت سبل الحصول على التعليم الجيد. فعدم ضمان المساواة في الحصول على التعليم أمر من شأنه أن يحرم الناس من فرص تحقيق قدرتهم البشرية بالكامل والإسهام في تطوير جماعاتهم ومجتمعاتهم عموماً.

٥٦- وكثيرة هي الحالات التي تكون فيها مؤسسات التعليم رديئة في المناطق التي يعيش فيها المنحدرون من أصل أفريقي وأن تفتقر هذه المناطق إلى البنية التحتية السليمة التي

تؤدي إلى إتاحة فرص التعليم والتعلّم. وينبغي تقييم تأثير الأنماط السكنية على الالتحاق بالمدارس والتصدي للنتائج على نحو دقيق لتجنب التباينات الاجتماعية والتعليمية.

٥٧- والحق في التعليم حق أساسي للمنحدرين من أصل أفريقي في شتى أرجاء العالم، لا فحسب كوسيلة لإخراج أنفسهم من براثن الاستبعاد والتمييز التاريخيين، بل وأيضاً للتمتع بثقافاتهم وتقاليدهم ومعارفهم واحترامها والاعتراف بها.

٥٨- ويتيح التعليم مدخلاً للتمتع بكامل الحقوق الأخرى، بما في ذلك الحق في حرية التنقل والتعبير، والحق في الحصول على العدالة وسبل الانتصاف متى انتهكت حقوق الإنسان، وحق المشاركة في الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وفي الشؤون العامة. وأدى نقص التعليم إلى إدامة دورة الفقر والعنصرية والعزل العنصري، منذ وقت تجارة الرقيق الشائنة عبر المحيط الأطلسي إلى يومنا هذا. والتعليم هو على عكس ذلك المفتاح الرئيسي للحد من الفقر بشكل مستدام.

٥٩- وتعاني النساء والفتيات من أصل أفريقي – وهن ضحايا التمييز المركب – على نحو غير متناسب من عدم الحصول على التعليم ومن ارتفاع مستويات الجهل، ما يمثل حاجزاً كبيراً أمام تقدمهن وتمكينهن عموماً.

٦٠- وفي بعض البلدان، ونتيجة للفقر أو الفقر المدقع، تحول الآثار المتتابعة لعمل الأطفال على نطاق واسع وانخفاض مستويات التغذية وسوء الأحوال الصحية دون حصول الأطفال من أصل أفريقي على التعليم.

٦١- ويحث برنامج عمل ديربان الدول على أن "تضمن حصول الجميع على التعليم، بموجب القانون وفي الممارسة العملية، وأن تمتنع عن اتخاذ أية تدابير قانونية أو أية تدابير أخرى تفضي إلى فرض أي شكل من أشكال العزل العنصري فيما يتصل بالحصول على التعليم في المدارس". ولا ينتهك الفصل القسري في المدارس حقوق المنحدرين من أصل أفريقي فحسب، بل إنه يسلب أيضاً المجتمع برمته فرصة تعزيز تماسك النسيج الاجتماعي واحترامه من خلال تبادل الآراء والتجارب المتنوعة.

٦٢- ولارتفاع معدلات التسرب من المدارس بين المتعلمين في سن المدرسة، صلة بتدني إنجازات الأطفال والشباب المنحدرين من أصل أفريقي، وخاصة الفتيان.

٦٣- وفي عدد كبير من البلدان، يبعث تدني عدد المدرسين المنحدرين من أصل أفريقي على القلق، لأن هؤلاء المدرسين يمكن أن يكونوا قدوة للأطفال. ويواجه العديد من المدرسين المنحدرين من أصل أفريقي حواجز تعرقل تحقيق تقدم في نظام التعليم.

٦٤- وفي بعض البلدان لا يحصل المدرسون على ما يكفي من التدريب بشأن قضايا المساواة والتنوع، وخاصة أولئك غير المنحدرين من أصل أفريقي ممن يعملون في مدارس يتردد عليها عدد كبير من الطلاب المنحدرين من أصل أفريقي. ويشعر الكثيرون بأنهم

مستعدين لتدريس مواد تتعلق بالتاريخ والثقافة الأفريقية أو للتعامل مع ما يواجهه التلاميذ من عنصرية وتمييز عنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

٦٥- وفي العديد من البلدان يكون تمثيل الشباب المنحدرين من أصل أفريقي ناقصاً في التعليم العالي. وهذه هي نتيجة تراكم التمييز في مستويات أدنى من التعليم وإثنائهم عن الالتحاق بنظام التعليم العالي لعدم تكبد ديون مالية.

٢- التوصيات

٦٦- ينبغي للدول أن تحمي بالكامل حق المنحدرين من أصل أفريقي في التعليم، وأن تتعدى المسائل المتعلقة بسبل الحصول على التعليم من الناحية المادية والاقتصادية، وأن تركز على الهدف النهائي لإتاحة فرص متساوية في الحصول على التعليم الجيد على جميع المستويات وتحقيق نتائج متكافئة.

٦٧- ومن حق كل شخص الحصول على تعليم ابتدائي مجاني ورفيع النوعية. وينبغي أن تتخذ الدول تدابير تشريعية وغير ذلك من التدابير المعقولة ليتسنى للمنحدرين من أصل أفريقي إعمال هذا الحق بصورة تدريجية في مراحل التعليم الثانوي والتعليم العالي حسب القدرات.

٦٨- وينبغي للدول أيضاً:

(أ) ضمان الحصول على التعليم وإتاحته، خاصة في المناطق التي يعيش فيها المنحدرون من أصل أفريقي، بما في ذلك في المجتمعات الريفية والمهمَّشة، مع إيلاء الاهتمام لتحسين نوعية التعليم العام؛

(ب) اتخاذ تدابير لضمان حماية الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي من التمييز المباشر أو غير المباشر ومن الوصم والعنف الرمزي والبدني والتسلط العرقي. وينبغي لنظام التعليم أن يضمن لجميع الطلاب تحصيل العلم في بيئة خالية من العنصرية والسلوكيات العدائية من المدرسين ومن الأقران، وحمايتهم منها. وينبغي إزالة الصور والقوالب النمطية السلبية من المواد التعليمية؛

(ج) وضع برنامج تدريب إلزامي للمعلمين بشأن حقوق الإنسان على المستوى الوطني، يغطي، في جملة مجالات أخرى، التعدد الثقافي والمساواة وعدم التمييز والاعتبارات الجنسانية على المستوى الوطني؛

(د) مراعاة التنوع الثقافي والإثني في المجتمعات التي تحصل على الخدمات عند اختيار المدرسين. وينبغي أن يعمل بمهنة التدريس مدرسون من أصحاب المؤهلات العالية من المنحدرين من أصل أفريقي؛

(هـ) تنقيح ووضع مناهج دراسية خاصة ومواد تعليمية ملائمة تحترم التاريخ وتعترف به، بما في ذلك تاريخ تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وينبغي إدراج هذه المناهج في التعليم النظامي وغير النظامي في مرحلة الطفولة المبكرة، وفي المراحل الابتدائية والثانوية وبعد الثانوية من مراحل التعليم وفي تعليم الكبار. وينبغي أن تتاح للمنحدرين من أصل أفريقي فرصة المساهمة في وضع هذه المناهج؛

(و) جعل مادة التاريخ إلزامية في المرحلتين التعليميتين الابتدائية والثانوية، بما يتيح للأطفال المنحدرين من أصل أفريقي معرفة ماضيهم ويكسبهم إحساساً بهويتهم الثقافية؛

(ز) دعم دراسة تاريخ المنحدرين من أصل أفريقي والاعتراف به وزيادة الإلمام به واحترامه. وينبغي تعليم جميع الطلاب والمدرسين في شتى أرجاء العالم تاريخ وثقافة الأفارقة وأفارقة الشتات وإسهاماتهم في التقدم، وتأثير تنقل واستيطان مختلف السكان على مر الزمن، إضافة إلى طابع وآثار الاستعمار وتجارة الرقيق، والتشديد على كونهم ناجين أو مقاومين والاعتراف بهم في الوقت نفسه كضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان؛

(ح) ضمان حصول المنحدرين من أصل أفريقي على السبل الكافية لإجراء البحوث للتحدث عن أنفسهم وعن دورهم وإسهامهم في تطوير المجتمع، بما في ذلك في مجال الصناعة؛

(ط) ضمان تضمين المناهج الدراسية الوطنية تاريخ أفريقيا قبل بدء تدريس الأوربيين للتاريخ، حتى يتمكن المنحدرون من أصل أفريقي من معرفة ماضيهم قبل تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وبالمثل، ينبغي أن يشمل تعليم التاريخ حركات المقاومة من أجل التحرر أثناء فترة الاستعمار وبعدها. وينبغي أن يتطرق تعليم التاريخ أيضاً إلى تطور حضارات العالم، ويشدد على إسهام المنحدرين من أصل أفريقي في التنمية الاقتصادية العالمية، وخاصة في أوروبا. وهذا من شأنه أن يساعد على الاعتراف بهم باعتبارهم من الجهات الفاعلة على الصعيد العالمي؛

(ي) التشجيع على وضع رؤية واستراتيجية جماعية لتحسين أوضاع المنحدرين من أصل أفريقي وذلك بتمكينهم من خلال الحق في التعليم. وفي هذا السياق، ينبغي وضع قاعدة بيانات ذات صلة بحالة تعليم المنحدرين من أصل أفريقي؛

(ك) ضمان أن تعكس المناهج الدراسية على النحو الكافي تنوع وتعدد المجتمعات. وينبغي أن يكون للتعليم صلة بثقافة الأطفال والشباب المنحدرين من أصل أفريقي، بما في ذلك لغاتهم عند الضرورة؛

(ل) اتخاذ تدابير لخفض معدلات التسرب من المدارس وتحسين مستوى تحصيل الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي بدعم الأُسر والاهتمام بها على نحو أكبر؛

(م) اتخاذ تدابير لزيادة عدد المدرسين المنحدرين من أصل أفريقي الذين يعملون في المؤسسات التعليمية؛

(ن) تعزيز فرص الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة التي توفر للمنحدرين من أصل أفريقي، خصوصاً النساء والأطفال والشباب، الموارد الكافية للتعليم والتطوير التكنولوجي والتعلم عن بعد في المجتمعات المحلية؛

(س) ضمان سلاسة الانتقال من مرحلة الطفولة المبكرة إلى مرحلة دخول المدارس الابتدائية والثانوية بدون نظم تسجيل تنافسية وتمييزية (كامتحانات الدخول المشتركة)؛

(ع) تقديم ما يكفي من موارد الميزانية واعتماد تدابير تشمل سياسات العمل الإيجابي على جميع مستويات تعليم المنحدرين من أصل أفريقي، كوسيلة تقرّ الحكومات من خلالها بوجود تمييز هيكلي وتعمل على مكافحته؛

(ف) تحسين معايير الجودة التعليمية في نظم التعليم العامة؛

(ص) تطوير علم التربية الشامل حقاً في الفصول لصالح الجميع مع وضع مناهج دراسية ذات صلة ثقافياً تمجد تاريخ المنحدرين من أصل أفريقي وإسهاماتهم؛

(ق) تأسيس الرصد المنهجي للعنصرية والتمييز على الصعيد الوطني وتقييم آثارهما السلبية في تقدم الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي في التعليم، بما في ذلك تحليل الآثار المتعددة الجوانب للطبقات الاجتماعية والمنظور الجنساني والدين والتوزيع الجغرافي.

٦٩- وينبغي للمجتمع المدني والمنحدرين من أصل أفريقي مواصلة القيام بوضع رؤية واستراتيجية جماعية لتحسين جودة التعليم المقدم إلى المنحدرين من أصل أفريقي وذلك بتمكينهم من خلال الحق في التعليم.

٧٠- وينبغي لمكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان تضمين قاعدة بياناته الخاصة بمكافحة التمييز العنصري معلومات عن التشريعات والسياسات والبرامج الراهنة لتعزيز تكافؤ فرص حصول المنحدرين من أصل أفريقي على التعليم.

جيم- الحقوق الثقافية

١- الاستنتاجات

٧١- الحقوق الثقافية من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف فيها.

٧٢- ومع التذكير بالفقرة ٩٩ من إعلان ديربان التي يُطلب فيها إلى الدول المعنية أن "تكرِّم ذكرى ضحايا مآسي الماضي وأن تؤكد أنه يجب إدانة منع تكرار هذه المآسي،

أينما ومتى وقعت"، ينبغي للدول اعتماد تدابير للحفاظ على التراث غير المادي والذاكرة الروحية للمواقع والأماكن التي شهدت تجارة الرقيق وما أبداه ضحايا الاسترقاق من مقاومة، وذلك بزيادة إبراز هذا التاريخ وهذه الثقافة من خلال إقامة المتاحف والنصُب التذكارية، والفنون المرئية، وغير ذلك من الوسائل كالنصب التذكاري الدائم في مقر الأمم المتحدة الذي أقيم لتكريم ذكرى ضحايا الاسترقاق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

٧٣- ومن خلال التعليم المشترك بين الثقافات يساعد الحوار وتدابير التوعية في القضاء على الأفكار الاجتماعية والثقافية الموروثة من فترة الاسترقاق والاستعمار.

٧٤- ولقد اتسم الاعتراف التاريخي بالمنحدرين من أصل أفريقي في التنمية العالمية بالوضع الرمزي لبعض الأبطال والبطلات، وإنشاء مواقع تذكارية مادية تمثل الجانب الآخر من التراث غير المادي للمنحدرين من أصل أفريقي. ومع ذلك، هناك فجوة وآراء متفاوتة، من حيث ما يتعلق بتعيين هوية عدد كبير من هؤلاء الأبطال، والأهم من ذلك بتعيين هوية البطلات اللاتي ساهمن أيضاً في الاعتراف بالمنحدرين من أصل أفريقي.

٢- التوصيات

٧٥- إقراراً بمساهمة القارة الأفريقية والمنحدرين من أصل أفريقي في التنمية، والتنوع، وغنى حضارات وثقافات العالم التي تشكل إرثاً مشتركاً للإنسانية، ينبغي أن تقوم الدول، بالتعاون مع الهيئات والوكالات المعنية في الأمم المتحدة، خصوصاً منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والمانحين الدوليين، بما يلي:

(أ) تعزيز وحماية الثقافة والهوية والتراث المادي وغير المادي للقارة الأفريقية والمنحدرين من أصل أفريقي، وصون وتعزيز نمط حياتهم وأشكال تنظيمهم وثقافتهم ولغاتهم وطرق تعبيرهم الدينية ودعمها؛

(ب) وضع برامج بحوث ونشر معلومات لتفكيك مفهوم (سوء) تمثيل المنحدرين من أصل أفريقي؛

(ج) زيادة إبراز ما قدمته القارة الأفريقية والمنحدرون من أصل أفريقي من إسهامات في مجتمعاتهم وفي التنمية العالمية؛ وتشجيع البحث عن ظروف المنحدرين من أصل أفريقي في الماضي والحاضر وجمع ما يوجد من معلومات عن إسهامهم في مجتمعاتهم للمضي في تعزيز المجتمع المتعدد الثقافات من منظور ديمقراطي، مع الاعتراف بالتنوع وتعزيز المعارف وفهم أسباب ونتائج العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب؛

(د) دعم برامج الإذاعة والتلفزيون والإنترنت المتعلقة بتاريخ وثقافات المنحدرين من أصل أفريقي والتشجيع على زيادة تعزيز تمثيلهم الإيجابي والجامع لتزداد رؤيتهم داخل المجتمع ولدحض القوالب النمطية السلبية عنهم وما ينتج عنها من تمييز؛

(هـ) الاحتفاء بالثراء والإبداع في جميع أشكال التعبير الفني للمنحدرين من أصل أفريقي؛

(و) النظر في الإعلان عن يوم وطني للاحتفاء بتراث المنحدرين من أصل أفريقي وثقافتهم وإسهامهم في العالم في البلدان التي لم تخصص بعد يوماً كهذا؛

(ز) اتخاذ تدابير وإجراءات لمنع وسائل الإعلام من إدامة القوالب النمطية السلبية؛

(ح) تعزيز موضوع المنحدرين من أصل أفريقي للسنة المقبلة في إطار منظومة الأمم المتحدة، وخاصة من خلال التقارير السنوية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٧٦- وينبغي للفريق العامل التعاون في العمل مع اليونسكو لضمان تعزيز تاريخ أفريقيا والمنحدرين من أصل أفريقي بشكل عام بين الأفارقة خلال العقد الدولي. وسيواصل الفريق العامل تعزيز علاقاته مع الأوساط الأكاديمية بشأن وضع المنحدرين من أصل أفريقي.

٧٧- وينبغي للمنحدرين من أصل أفريقي والمنظمات والمجتمعات الأفريقية إقامة شبكة لتيسير التبادل التجاري والثقافي وتعزيز التفاعل والتعاون.

٧٨- وينبغي للمدارس اعتماد برامج تعزز تمكين الأطفال ومساعدتهم على تطوير تصور إيجابي لأنفسهم وتعزيز الثقة بالنفس والفخر الذاتي بخلفياتهم الأفريقية وذلك ببيان ما لديهم من معارف تتعلق بثقافتهم وتاريخهم وإسهاماتهم في المجتمع. ومن شأن هذه التدابير أيضاً أن تحسن أداءهم المدرسي.

٧٩- ولذلك ينبغي استشارة المنحدرين من أصل أفريقي عند تشييد نصب جديدة وتطوير المواقع التذكارية. وينبغي مراعاة التوازن والتنوع الجنساني عند تشييد النصب التذكارية والمواقع الأثرية الجديدة.

٨٠- وينبغي أن تركز اليونسكو عند إعداد المجلد التاسع من *تاريخ أفريقيا العام* على الأهداف الجديدة الخاصة بأفريقيا وأفارقة الشتات والتحديات المطروحة أمامهم.

دال- جمع البيانات

٨١- إن أحد العناصر الرئيسية الأخرى التي تتيح الاعتراف بالمنحدرين من أصل أفريقي والتغلب على "عزلتهم الاجتماعية" التاريخية هو جمع المعلومات الموثوقة عن ظروف حياتهم وتسجيلها ورصدها وتحليلها. ويعد جمع البيانات وتفصيلها وتحليلها خطوة مهمة نحو حل المشاكل الحادة والقائمة منذ وقت طويل. ويثبت ذلك أيضاً وجود إرادة سياسية لرصد حالة حقوق الإنسان بشأن الجماعات التي تتعرض للتمييز.

١- الاستنتاجات

٨٢- يعد وجود هذه البيانات ونظم ملائمة لجمعها أداةً مهمة لرسم السياسات العامة وسياسات المساواة بين الأعراق ورصدها وتقييمها على الصُعُد الوطنية والإقليمية والمحلية. ويمكن لهذه السياسات أن تشمل خطط عمل وطنية لمكافحة العنصرية وسياسات مناسبة للعمل الإيجابي تهدف إلى التصدي لأوجه التفاوت القائمة أو الهيكلية ومظاهر عدم المساواة في الواقع الناجمة عن ظروفٍ تاريخية تحرم المنحدرين من أصل أفريقي من المزايا اللازمة لتحقيق إمكانيتهم بالكامل.

٨٣- وللبيانات فائدة كبيرة أيضاً بالنسبة للهيئات الوطنية المعنية بالمساواة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أعمالها المتعلقة برصد حالات التمييز العنصري والتحقيق فيها، وفي التخطيط لأعمالها وتوجيهها، وإطلاق حملات توعية وطنية.

٨٤- ولا بد للدول أن توفّق بين التزاماتها بضمان حماية البيانات والحق في الخصوصية من جهة، وأن ترفع، من جهة أخرى، الحظر عن الدساتير والقوانين في عملية جمع البيانات.

٨٥- والأساليب الخاصة لمعالجة البيانات ضرورية لحماية هوية الأشخاص، ولا سيما تنفيذ إجراءات تكفل عدم الكشف عن الهوية، وضمان عدم إمكانية ربط البيانات بالأفراد. وثمة فارق بين معالجة البيانات الشخصية، الخاضعة للحماية الخاصة، ومعالجة البيانات الإحصائية غير الشخصية، المسموح بها لأغراض تاريخية أو إحصائية أو علمية. ويجب، في هذا السياق، تركيز الجهود على درء الأخطار الكامنة في مسألة تحديد هوية الأفراد وعلى التماس الطرائق التي يمكن بها فصل هذه البيانات عن هوية الأفراد. ويمكن لمثل هذه الممارسات المعمول بها في ميدان الطب أن تكون بمثابة دليل إرشادي مهم.

٢- التوصيات

٨٦- تُوصي الدول بجمع بيانات توضح حالة التمييز العنصري في البلد المعني لاستخدامها في التقارير التي تقدم إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري.

٨٧- ووفقاً للفقرة ٩٢ من برنامج عمل ديربان، ينبغي للدول أيضاً:

(أ) جمع وتجميع وتحليل وتوزيع ونشر البيانات الإحصائية الموثوقة على الصعيدين الوطني والمحلي، واتخاذ جميع التدابير الأخرى المتصلة بذلك والضرورية للعمل بانتظام على تقييم وضع الأفراد والجماعات من ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

(ب) ينبغي تصنيف هذه البيانات الإحصائية وفقاً للتشريع المحلي. وينبغي جمع معلومات كهذه، حسب الاقتضاء، بموافقة صريحة من جانب الضحايا، على أساس تحديد هويتهم الذاتية وطبقاً للأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، كاللوائح

الخاصة بحماية البيانات وضمانات حرمة الخصوصيات. ولا يجوز إساءة استعمال هذه المعلومات. وينبغي جمع البيانات والمعلومات الإحصائية بهدف رصد حالة الجماعات المهمشة، ووضع وتقييم التشريعات والسياسات والممارسات والتدابير الأخرى التي تهدف إلى منع ومكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وكذلك لغرض تحديد ما إذا كان لأي من التدابير أثر متفاوت وغير متعمد على الضحايا. وتحقيقاً لهذه الغاية، يوصى بوضع استراتيجيات طوعية وتوافقية وتشاركية لعملية جمع وتصميم واستخدام المعلومات. وينبغي أن تراعي المعلومات المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك، عند الاقتضاء، الصحة والوضع الصحي، ووفيات الرضع والأمهات، والعمر المتوقع، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة، ومستوى التعليم، والعمل والسكن وملكية الأرض، والرعاية الصحية العقلية والبدنية، والمياه والخدمات الصحية، والطاقة والاتصالات، والفقر، ومتوسط الدخل المتاح، وذلك من أجل وضع سياسات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بغية سد الفجوات القائمة في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية؛

(ج) اعتماد تشريعات وطنية في مجال مكافحة التمييز العنصري. ويجب أن تستند عملية جمع البيانات إلى قوانين صريحة لمكافحة التمييز تقتضي توفر بيانات من أجل قياس حجم ظاهرة التمييز والقيام بوضع سياسات عامة ملائمة وتنفيذها ورصدها، بما في ذلك اتخاذ تدابير خاصة، وفقاً للمعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان؛

(د) اعتماد قوانين تنظم جمع ومعالجة البيانات الإثنية والعرقية لحماية الحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في الخصوصية، وتقضي بتوفير الضمانات اللازمة لحماية البيانات من إساءة الاستخدام، من قبيل التنميط العنصري والرصد السلبي، وللحفاظ على سرية المعلومات وفقاً للمعايير الدولية والإقليمية ذات الصلة، ولا سيما المبادئ التوجيهية لتنظيم استخدام ملفات البيانات الشخصية المجهزة إلكترونياً المتعلقة بقانونية البيانات ونزاهة استخدامها، ومدى دقتها وملاءمتها، وتحديد الغاية منها، وإمكانية اطِّلاع الأشخاص المعنيين عليها، ومبدأ عدم التمييز، ومبدأ الأمن، وضمان الإشراف عليها وتوقيع عقوبات على المخالفين. ويجب أن يُعتمد الإطار التشريعي مسبقاً وأن يُرسي الشروط الدنيا التالية: أن يُبدي الشخص المعني موافقته الصريحة على جمع البيانات؛ وأن يكون الهدف من جمع البيانات هو تحقيق المصلحة العامة، وهي في هذه الحالة مكافحة التمييز العنصري؛ وأن يكون الإطار مُلزماً قانوناً؛

(هـ) استحداث وتحديد مؤشرات كمية ونوعية لتعزيز ورصد المساواة بين الأعراق وعدم التمييز مع مراعاة المنهجية المعتمدة من جانب هيئات الأمم المتحدة لمعاهدات حقوق الإنسان[٢].

(٢) انظر التقرير عن مؤشرات تعزيز ورصد إعمال حقوق الإنسان (HRI/MC/2008/3).

٨٨- وينبغي للدول، من خلال هيئاتها الحكومية، ومعاهد الإحصاءات الوطنية، ومؤسسات ومنظمات حقوق الإنسان والهيئات المعنية بالمساواة بين الأعراق، الاضطلاع بما يلي وفقاً لولاياتها:

(أ) أن تُدمج في جميع الأنشطة المتصلة بجمع البيانات وتصنيفها أسئلة عن هوية المنحدرين من أصل أفريقي؛

(ب) أن تُجريَ أبحاثاً مسبقاً وتحدد سياق نظم البيانات بحيث تكون البيانات ملائمة ثقافياً وتستخدم مصطلحات مناسبة؛

(ج) أن تستحدث بيانات نوعية لتكملة البيانات الكمية لتعزيز الدراية بمستوى رفاه المنحدرين من أصل أفريقي؛

(د) أن تستحدث بيانات توضّح حالة النساء والأطفال المنحدرين من أصل أفريقي؛

(هـ) أن تسهم في إعداد أسئلة الدراسة لجمع معلومات عن رؤى المنحدرين من أصل أفريقي؛

(و) أن تحترم مبدأي التحديد الذاتي للهوية والموافقة الحرة وتطور أساليب بشأنهما، وتشجع مشاركة المنحدرين من أصل أفريقي في جميع مراحل عملية إعداد الأسئلة من استحداثٍ وجمعٍ وصياغة وفي تحليل النتائج؛

(ز) أن تقوم بتوعية وتدريب موظفي معاهد الإحصاءات الوطنية المسؤولين عن جمع البيانات وتصنيفها، في مجال حقوق الإنسان وبشأن ثقافة المجتمعات المحلية التي سيجمعون معلومات عنها وتاريخها وسماتها اللغوية؛

(ح) أن تنظم حملات توعية قبل تنفيذ تعدادات السكان وبعدها بشأن أهمية جمع البيانات المصنَّفة، وأن تنشر النتائج عبر وسائط الإعلام. ويجب أن تكون البيانات المنشورة مصحوبة بتحليلٍ متأنٍ لتصبح المعلومات أداةً مفيدة في رسم السياسات العامة لتعزيز المساواة بين الأعراق.

المرفق الأول

جدول الأعمال

١- افتتاح الدورة.

٢- انتخاب الرئيس – المقرر للفريق العامل.

٣- إقرار جدول الأعمال.

٤- تنظيم العمل.

٥- مستجدات وإحاطات بشأن الأنشطة التي اضطلع بها الفريق العامل في السنة الماضية:

(أ) زيارة الفريق العامل إلى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛

(ب) زيارة الفريق العامل إلى بنما؛

(ج) مستجدات بشأن العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي؛

(د) تقرير عن الاجتماع الداخلي للفريق العامل؛

(هـ) أنشطة أخرى.

٦- مناقشة مواضيعية بشأن المنحدرين من أصل أفريقي، مع التركيز على موضوع "الاعتراف من خلال التعليم، والحقوق الثقافية، وجمع البيانات":

(أ) الكلمة الرئيسية؛

(ب) عروض أخرى؛

(ج) مناقشة تفاعلية مع المشاركين.

٧- عرض أساليب عمل الفريق العامل واعتمادها.

٨- اعتماد استنتاجات الفريق العامل وتوصياته في دورته الثانية عشرة.

المرفق الثاني

[English/French only]

List of participants

A. Members of the Working Group

- Ms. Monorama Biswas
- Ms. Maya Fadel-Sahli
- Ms. Mireille Fanon Mendes-France
- Ms. Mirjana Najchevska
- Ms. Verene Shepherd

B. Member States

Algeria, Argentina, Austria, Bahrain, Brazil, China, Colombia, Cote d'Ivoire, Ecuador, Egypt, Gabon, Germany, Haiti, Indonesia, Italy, Jamaica, Mauritania, Madagascar, Mexico Morocco, Namibia, Netherlands, Pakistan, Peru, Russian Federation, Senegal, South Africa, Spain, Sri Lanka, Sudan, Sweden, Trinidad and Tobago, Venezuela (Bolivarian Republic of), Viet Nam.

C. Non-Member States

Holy See

D. International organizations

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO)

E. Intergovernmental organizations

African Union, European Union

F. Non-governmental organizations in consultative status with the Economic and Social Council

African Canadian Legal Clinic, African Commission of Health and Human Rights Promoters, Association of World Citizens, International Youth and Student Movement for the United Nations (IYSMUN), Rencontre Africaine pour la Défense des Droits de l'Homme, SOS Rassismus Deutschschweitz, Women Watch Afrika, World Against Racism Network.

G. Non-governmental organizations not in consultative status with the Economic and Social Council

Association Miraismo Internacional, Association Pour la Promotion des Droits Humains, Black Mental Health UK, Central American Black Organization.

H. Panellists and presenters

- Ms. Susana Baca, Former Minister of Culture of Peru;
- Mr. Ali Moussa Iye, Chief, History and Memory for Dialogue Section, UNESCO;
- Mr. Pastor Elías Murillo Martinez, Member of Committee on the Elimination of Racial Discrimination;
- Ms. Heidi Safia Mirza, Professor, University of London;
- Ms. Rita Pemberton, Trinidad and Tobago Organisation for People of African Descent;
- Mr. Ahmed Reid, Professor of History, City University of New York;
- Ms. Edna Santos Roland, Independent Eminent Expert on the Durban follow-up;
- Mr. Kishore Singh, Special Rapporteur on the right to education;
- Mr. Carlos Viáfara, Professor of Economics, University del Valle, Colombia.